الأنباء
الثلاثاء 2 اغسطس 2011

دور الانعقاد الطارئ أصبح ضرورة لفتح اعتمادات تكميلية وميزانيات لمعالجة القضية في أسرع وقت ممكن

نواب: قضية عدم القبول في الجامعة تعني فشل الحكومة في تطبيق خطة التنمية

مسلم البراك

الصيفي مبارك الصيفي

د.جمعان الحربش

خالد السلطان

لاتزال قضية عدم قبول الطلبة في الجامعة تحظى بالاهتمام النيابي رغم التصريحات الحكومية وتوجيهات مجلس الوزراء لجهات الاختصاص بضرورة حل القضية بأسرع وقت ممكن.

وفي هذا الإطار أكد النائب مسلم البراك ان التعاطي الحكومي مع أزمة عدم قبول الجامعة الوحيدة في الكويت للطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات والبدون من خريجي الثانوية العامة بكافة فروعها هو بداية الإعلان عن وفاة خطة التنمية وأبلغ دليل على العبث الحكومي الذي وصل حد الاستهتار فيه الى أمر يتعلق بمصير ومستقبل جيل بأكمله، لافتا الى انه على وزير التربية والتعليم العالي أحمد المليفي ومن بعده الحكومة والنواب تحمل مسؤولياتهم بحل هذه المشكلة بأسرع وقت وقبول جميع من تقدم الى الجامعة القادرة على استيعاب جميع من تقدم لها حتى وان كان ذلك على حساب تأخير قبول الجنسيات الأخرى الى الفصل الدراسي الثاني.

وقال البراك في تصريح صحافي يوم أمس «ان ما تمخض عن قضية عدم قبول الطلبة والطالبات من خريجي الثانوية العامة بكافة فروعها في جامعة الكويت وخطة البعثات الخارجية والمنح الداخلية أوضح بما لا يدع مجالا للشك فقدان الحكومة للقدرة على

الصيفي: الدعوة لدور انعقاد طارئ أصبحت ضرورة بعد تخلي الحكومة عن واجباتها

السلطان: الليبرالية الانتهازية تستغل عدم قبول الطلبة لتنفيذ أجندتها

معالجة الملفات المتعلقة بالتنمية في البلاد ويأتي على رأسها ملف التنمية البشرية وهو أمر محزن بل ومخيف ان يصل الأمر في جامعة الكويت، هذه المؤسسة الأكاديمية، الى فقدان القدرة على التخطيط أو التحضير أو توقع مخرجات التعليم الثانوي لاستقبال العام الدراسي الجديد».

إدارة الجامعة

وتابع البراك «وحقيقة نحن نستغرب من موقف إدارة جامعة الكويت ووزير التربية والتعليم العالي بحكم منصبه ومسؤولياته من تحديدهم في البداية النسب المعلنة لخريجي الثانوية العامة بقسميها وبما يعادل 70٪ للعلمي و78٪ للأدبي كشرط أساسي للقبول في الجامعة الوحيدة في البلاد من العام 1966 دون التطرق لعدد المقاعد كشرط من شروط القبول ثم تأتي لتتذرع الجامعة والوزارة بهذا العذر «أي عدد المقاعد» الأقبح من ذنبها على وسوء التخطيط والتحضير لهذا العام».

وأشار البراك إلى انه اليوم وبعد ان كانت فرحة أبنائنا الطلبة والطالبات وأسرهم مركبة بمناسبتي تخرجهم من الثانوية وحصولهم على المعدلات المطلوبة للقبول في جامعتنا الوحيدة تحولت هذه الفرحة نتيجة سوء الإدارة والتخطيط الحكومي الفاشل الى فاجعة ونكبة لهؤلاء الطلبة وأسرهم الذين يعيشون بقلق يزداد يوما بعد يوم لمجرد تصريح أي مسؤول حكومي حول مصير تعليم ومستقبل أبنائهم لافتا إلى أن هذه الحكومة التي تدعي أنها تعمل وفق خطة تنموية تعلن دون استحياء عجزها عن استقبال 3000 طالب وطالبة ممن حصلوا على المعدلات التي أعلنت عنها كشرط للقبول في الجامعة.

وأوضح البراك أن ادارة الجامعة التي تفتقد التخطيط تفاجأت بعدد وحجم الخريجين لهذا العام فعدلت عن اشتراط النسبة للقبول في جامعة الكويت ودعت الى محدودية المقاعد وحددتها في البداية بـ 6850 مقعدا وبعد ضغط من الوزير المليفي وتهديده هذه الادارة حسب ما تردد من أنباء بتقديم استقالتها في حال عدم قدرتها على رفع الطاقة الاستيعابية أعلنت عن زيادة المقاعد الى 8000 طالب أي بزيادة تقدر 1150 مقعدا، مبينا ان هذه الادارة عندما استشعرت خطر الموقف وحرصا منها على البقاء في منصبها سعت الى رفع عدد المقاعد دون تردد.

أعداد المتقدمين

من جانبه ناشد رئيس اللجنة التعليمية د.جمعان الحربش صاحب السمو الأمير ضرورة تدخل سموه شخصيا وبصورة عاجلة ونحن في أول أيام شهر رمضان المبارك شهر الرحمة والعدل والمغفرة من أجل رفع الظلم وإنصاف أبنائه الطلبة بتوفير مقعد دراسي لكل طالب وطالبة من الذين استوفوا شروط القبول في الجامعة والبعثات الخارجية والداخلية. قبل ان يضيع مستقبل الآلاف من أبناء الشعب الكويتي الذين سيدفعون ثمن التخبط والتردد الحكومي الواضح فيما يتعلق بمواصلة تحصيلهم العلمي، وشدد الحربش في تصريح صحافي على ان فشل الحكومة في توفير مقاعد دراسية تستوعب أعداد جميع الطلبة المتفوقين في الجامعة وعجزها عن توفير درجات للابتعاث الخارجي والداخلي في وزارة التعليم العالي رغم تمتعها بأعلى فائض مالي يسجل في تاريخ الحكومات الكويتية يستوجب عليها الاستقالة فورا، خاصة ان سياسات ونهج الحكومة الحالية دفعت بأبناء الكويت الى أقصى درجات اليأس من الحصول على فرص تعليمية مناسبة تتوافق مع ما حققوه من نسب عالية ودرجات دراسية، فكيف لمثل هذه الحكومة ان تحقق أي إنجاز يذكر للبلد وللشعب عند مواجهتها لمواقف أكثر صعوبة تتطلب اتخاذ قرارات مصيرية عاجلة، وأضاف: لعل قراراتها السابقة واضحة وتبرهن على تزايد نسب فشلها وتخاذلها أكثر فأكثر في كل موقف يتطلب قرارا مصيرياً أو اجراء حاسما.

من جهته أيد النائب الصيفي مبارك الصيفي الدعوة لدور انعقاد طارئ في شهر رمضان المبارك لايجاد حل عاجل لمشكلة المحرومين من الجامعة فيما حمّل الحكومة مسؤولية تردي الخدمات في البلاد في ظل غياب الخطط وانعدام المسؤولية.

واستغرب الصيفي في تصريح للصحافيين هذا العجز الحكومي الواضح في مواجهة المشكلات التي تمر بها البلاد في شتى المجالات رغم الامكانات والوفرة المالية.

ورأى الصيفي ان الحكومة التي تخلت عن واجباتها وأصبحت غير قادرة على توفير مقاعد دراسية في الجامعة للطلاب والطالبات مستوفي الشروط عليها ان تتحلى بالشجاعة وتقدم استقالتها لأن الواقع أثبت عدم قدرتها على تسيير شؤون الدولة.

من جانبه أرجع النائب خالد السلطان سبب قضية عدم قبول الطلبة في الجامعة الى الاخفاق الحكومي والفشل في ايجاد سعة ومقاعد للطلبة وكذلك الى الليبرالية الانتهازية التي تريد تنفيذ أجندتها وأفكارها وتغطية عورة الحكومة من خلال ربط قضية عدم القبول بقانون منع الاختلاط مبديا استعداده لمناظرة اي شخص لإثبات بالوثائق ان منع الاختلاط بريء من هذه القضية.

وبدأ السلطان تصريحه بالمباركة للشعب الكويتي على شهر رمضان الكريم مبينا ان هذا الشهر هو فرصة ويجب انتهازها حيث ان به من المغفرة والرحمة يجب ان يستغلها الانسان.

وتحدث عن قضية القبول في الجامعة، مؤكدا انها اخفاق جديد من اخفاقات الحكومة يضاف الى اخفاقات جوهرية في المسار الكويتي.وقال ان اخفاق الحكومة تجلى في عدم ايجاد سعة للطلبة الكويتيين للقبول في الجامعة وإخفاق في إيجاد فرص عمل للشباب الكويتي المتخرج وعدم توفير الرعاية السكنية وإخفاق الحكومة في التصدي للأزمة الاقتصادية منذ 2007 ولم تتجاوز هذه الأزمة مبينا ان ما حدث في الكويت هو تدمير للقطاع الخاص من خلال سلبية الحكومة وعدم تفاعلها مع الأزمة.

وأضاف السلطان ان هذه الاخفاقات يجب الا نعولها على اسباب اخرى موضحا ان الجداول المقدمة للتسجيل معظم فصولها استكملت قبل وقتها وحتى الاحتياطي اغلق اضافة الى ان الطلبة لا يجدون فرصة للتسجيل في الكورسات.

الدقباسي يدعو لعقد قمة عربية طارئة لبحث تردي الأوضاع في الوطن العربي

علي الدقباسي

ناشد علي سالم الدقباسي رئيس البرلمان العربي، الدول العربية اتخاذ مواقف حازمة وكسر جدار الصمت العربي، تجاه المجازر والمذابح التي ترتكب في حق الشعوب العربية، في كل من سورية وليبيا واليمن، والتي تتنافى مع مواثيق حقوق الانسان العالمية، والاعلان العربي لحقوق الانسان، بل ومع الدساتير العربية التي أكدت على احترام حقوق الانسان، وصون كرامته.

وقال الدقباسي في بيان له بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، انه في الوقت الذي تتجه فيه أفئدة الشعوب العربية الى استقبال شهر المغفرة والرحمة والتكافل والتعاون، بين أبناء الوطن الواحد، نشاهد استخدام اقسى وأبشع وسائل القمع، والوحشية في التعذيب واستخدام المدافع، والدبابات وزرع الالغام، في المدن المليئة بالسكان، لقمع صوت الشعوب المطالبة بحقوقها في الحرية، واحترام القانون، وتعزيز حقوق الانسان.

وأضاف الدقباسي ان البرلمان العربي في اجتماع دورته العادية الاولى للعام 2011، المنعقدة في مقر جامعة الدول العربية، يومي 22 و2011/5/23، حذر من مغبة الزج بالجيوش العربية في صراعات مع شعوبها، ورفضه استعمال القوة للوصول الى السلطة أو البقاء فيها.

وقال رئيس البرلمان العربي، ان صورة العالم العربي التي كانت مثار احترام وتقدير العالم اجمع، قد اهتزت، جراء المذابح والمجازر التي ترتكب في حق الشعوب العربية، وأن القوى المعادية لمكانة ودور العالم العربي، قد اخترقت تضامنه وتماسكه، في محاولة منها للنيل من وحدته الوطنية، وزرع بذور الفتنة الطائفية، بين أبناء الوطن الواحد، والعمل على تقسيم هذه الدول.

ودعا الدقباسي المجلس الدولي لحقوق الانسان، الى ارسال بعثات تقصي حقائق، الى هذه الدول، للتعرف عن كثب على حقيقة ما يجري هناك، كما دعا الدول العربية الى الالتقاء على كلمة سواء، تعيد للامة قوتها ومكانتها اللائقة بين سائر الامم، وللشعوب العربية تضامنها ووحدتها، مؤكدا أن الوقت بات في أمس الحاجة، لعقد قمة عربية طارئة، لبحث تردي الاوضاع في الوطن العربي، واتخاذ اجراءات صارمة، لوقف ازهاق ارواح المواطنين، وامتهان كرامتهم، والتعدي على حرياتهم، ومحارمهم، واموالهم واولادهم، والتنكيل بهم، بصورة وحشية هزت الضمير الانساني.

● القاهرة ـ هناء السيد

الصرعاوي يسأل أربعة وزراء عن التحقيق في بيان شركة سيمنس

عادل الصرعاوي

قدم النائب عادل الصرعاوي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس الوزراء وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة محمد البصيري ووزير الكهرباء والماء ووزير الاعلام ووزير المواصلات م.سالم الاذينة، وجاء السؤال كالتالي: نشرت الصحف المحلية خلال شهر يونيو 2011 ان شركة سيمنس الالمانية اكتشفت دليلا على فساد في انشطتها في الكويت وابلغت السلطات الكويتية بذلك، لذا يرجى الافادة بما يلي:

1 ـ هل ابلغتكم شركة سيمنس باكتشافها دليلا على فساد يتعلق بتعاقداتها مع الوزارة؟ اذا كانت الاجابة (نعم) يرجى تزويدي بجميع المستندات المؤيدة لذلك؟

2 ـ هل قامت الوزارة بالتحقيقات اللازمة بهذا الخصوص؟

اذا كانت الاجابة (نعم) يرجى الافادة عن الاجراءات المتخذة بهذا الخصوص مع تزويدي بجميع المستندات المؤيدة لذلك؟

واذا كانت الاجابة (لا) يرجى الافادة حول الاسباب التي حالت دون ذلك؟

3 ـ تزويدي بقائمة من جميع العقود التي ابرمتها الوزارة مع شركة سيمنس خلال الخمس سنوات السابقة ابتداء من 2006/4/1 حتى تاريخ الاجابة عن هذا السؤال مع توضيح القطاع المعني بالوزارة بمتابعة كل عقد من هذه العقود مع ذكر اسم الوكيل المساعد المعني بالموضوع؟

مع تزويدي بنسخة من تلك العقود؟

هايف قدم تعديله على المادة الثانية من الدستور: الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع

محمد هايف

كشف النائب محمد هايف المطيري عن عزمه تقديم مشروع لتعديل نص المادة الثانية من الدستور بما يقضي باستبداله من «دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع» الى «دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» مبينا ان تبنيه لهذا المشروع يأتي ابراء للذمة ونصحا للامة وهي مسؤولية كل النواب اليوم امام الله سبحانه وتعالى نصرة لدينه وحماية لجانب الشريعة وحفاظا عليها وعلى المجتمع الكويتي المسلم من التأثر بسلبيات القوانين الوضعية.

وقال هايف في تصريح صحافي يوم أمس «نبارك لاهل الكويت اميرا وشعبا والامة الاسلامية بحلول شهر رمضان المبارك، وتزامنا مع حلول هذا الشهر المبارك وما فيه من اقبال الامة على التقرب الى الله بصالح الاعمال وما يجلب رضاه جل وعلا ويبعد عن سخطه ومعصيته وتوافقا مع الاعلان عن الاحتفالات المزمع اقامتها ابتهاجا بمرور نصف قرن على دستور 1962 وحتى يتوج هذا الاحتفال بما يليق به وبما تتوق له نفوس اهل الكويت من الفيء بظلال الشريعة الغراء التي غيبت واقصيت بنص المادة الثانية من الدستور على مدى نصف قرن تقريبا».

وتابع هايف: ومعلوم ان الله تعالى قد امر في الكثير من آيات الكتاب العزيز بالحكم بما انزل سبحانه وحذر من التحاكم لغير شرعه الحنيف كما قال تعالى: (ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ـ الشورى: 21)، وكما في قوله تعالى: (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ـ المائدة: 50)، وقوله عز وجل: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ـ المائدة 44)، وقوله جل وعلا: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ـ المائدة: 45)، وقوله سبحانه: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ـ المائدة: 47)، وبيانه تعالى ان له الحكم وحده وهو العدل والحق كما قال عز وجل: (إن الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ـ الأنعام:57)، وكما قال تعالى: (إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ـ يوسف: 40)، وقد بين جل وعلا موقف المؤمنين من شريعته ورضاهم وقبولهم بها وتسليمهم المطلق لأحكامها مرتبا على ذلك الفلاح لمن اطاعه والضلال المبين لمن عصاه كما في قوله تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله روسوله امرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ـ الاحزاب: 36)، وكما في قوله تعالى: (إنما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ـ النور: 51).

الزمن اثبت ان الرخصة الدستورية الواردة بالمادة الثانية في وضعها الحالي لا يمكن ان تستمر إلى أجل غير مسمى ونحن لا نقترب من الحكم الشرعي ولذلك أصبح لا مفر من الرجوع إلى أحكام الشريعة

واضاف هايف، وقد حذر سبحانه وتعالى من الاعراض عن حكمه وامره كما في قوله عز وجل: (وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل اولئك هم الظالمون ـ النور:: 48 – 50).

وبدافع الرغبة في التوجيه الى الاخذ بالحكم الاسلامي الشرعي، نص دستور الكويت منذ صدوره عام 1962 على ان «الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع» كما في المادة الثانية منه ولم يقل ان الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع، برغم محاولات بعض اعضاء المجلس التأسيسي حينذاك للاخذ بالصيغة الثانية الحاسمة في الالزام بالأحكام الشرعية فورا، لافتا الى ان المذكرة التفسيرية للدستور وضحت بقولها «ان في النص ما يسمح مثلا بالاخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية»، كما جاء بالمذكرة ان عبارة «المصدر الرئيسي» تقتضي عدم الاخذ بالقوانين الجزائية مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية.

واوضح هايف انه على هذا النحو ترك الامر في الأخذ بالشريعة الاسلامية لتقدير السلطات التشريعية تأثرا بحكمة التطور والتدرج في التشريع، وقد مضى ما يناهز نصف قرن على هذه الرخصة الدستورية دون العمل الجدي للعودة الى احكام الشريعة، ولم يجد في ذلك ما جاء بالمذكرة التفسيرية للدستور من دعوة تقول «ان النص الوارد بالدستور انما يحمل المشرع امانة الاخذ بأحكام الشريعة ما وسعه ذلك ويدعوه الى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، مبينا ان النص المذكور لا يمنع من الاخذ عاجلا او اجلا بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الامور اذا رأى المشرع ذلك».

واشار هايف الى ان الزمن قد اثبت ان الرخصة الدستورية الواردة بالمادة الثانية من الدستور في وضعها الحالي والتي لم تستعمل جذريا حتى الآن يمكن ان تستمر الى اجل غير مسمى ونحن لا نقترب من الحكم الشرعي ولذلك اصبح لا مفر من الرجوع الى احكام الشريعة رجعة حاسمة من وضع نص قاطع شامل في المادة الثانية من الدستور وذلك بالنص على «ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» لافتا الى ان هذا النص يقضي بأنه لا يؤخذ في التشريع من مصدر غير الشريعة الغراء الا في الامور التي لم يرد حكم شرعي في شأنها ومن ثم يبطل كل نص في القوانين او اللوائح يخالف احكام الشريعة الاسلامية.

وختم هايف تصريحه بالتأكيد على انه تم تقديم هذا المشروع ابراء للذمة ونصحا للامة وهي مسؤولية كل النواب اليوم امام الله سبحانه وتعالى نصرة لدينه وحماية لجانب الشريعة وحفاظا عليها وحفاظا على المجتمع الكويتي المسلم من التأثر بسلبيات القوانين الوضعية كما ان النواب مسؤولون وقد حملوا هذه الامانة من الشعب الكويتي المؤمن بأن احكام الشريعة الاسلامية اعدل واحكم وبها تحفظ حقوق الناس وكراماتهم ودماؤهم واعراضهم واموالهم وهذا لا يمكن ان يتوافر في القوانين الوضعية الدخيلة على المجتمعات الاسلامية، وقد جاء المشروع على هذا النحو:

مادة اولى:

تعدل المادة الثانية من دستور الكويت على النحو التالي:

«دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

مادة ثانية

تعديل جميع التشريعات المخالفة للشريعة الاسلامية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي المشعان والخالد

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

فهد مشعان خضير المشعان

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون